غير الرسمية الى ان هذا العدد قد ارتفع في نهاية هذه السنة الى ٥٠ الفا · اما التوقع في سنة ١٩٧٧ ، فهو ان عدد العاطلين عن العمل سيصل الى ٧٠ الفا· ويعتبر فرع البناء ، من اكثر الفروع التي تضررت نتيجة خفض النشاط الاقتصادي حيث انخفضت نسبة النشاط داخله في السنة الماضية بـ ٥٠٪ تقريبا، الامر الذي ادى الى انخفاض عدد عمال هذا الفرع بعشرة الاف تقريبا · وتبشر التوقعات الرسمية بانخفاض عددهم بعشرة الاف اخرى خلال سنة ١٩٧٧ · وفي حديث مع مدير عام وزارة المالية ، عميرام سيفان (المصدر السابق) ، اعلن ان عدد العاطلين عن العمل ، يجب الا يتجاوز الـ ٥٠ ـ ٦٠ الفا خلال سنة ١٩٧٧ · وان الهدف الاساسي ، هو ··· تأمين فرص عمل اكثر في فروع الانتاج ··· ومن اجل ذلك ، استخدمنا وسائل كثيرة ومتنوعة : التخفيض الزاحف ، التسليف لتمويل الصادرات ، الحوافز التدريجية ، تقليص الطلبات المحلية وتحويل المساعدات للمصدرين وللعمال في فروع التصدير ايضا · ان هذه الوسائل مجتمعة بدأت تعطي ثمارها · فقد انتقل نمو عشرة الاف شخص من الانتاج للاستهلاك المحلي الى الانتاج للصادرات · وارتفعت الصادرات بأكثر من ٢٠٪ · ان سرعة الزيادة هذه تعني مضاعفة الصادرات خلال ثلاث سنوات» ·

ان زيادة الصادرات هي الوسيلة الرئيسية في سياسة اسرائيل الاقتصادية، لحل مشكلة العجز في ميزان المدفوعات · ويبدو ان جميع الاجراءات تقريبا ، ابتداءا من تحويل العمال الى فروع الانتاج ، وانتهاءا بالتخفيض التدريجي للعملة ، تصب في هذا الاتجاه · وقد ادت هذه الاجراءات مجتمعة الى خفض العجز بنحو ٨٠٠ مليون دولار خلال السنة الماضية ، الامر الذي يعتبر مكسبا كبيرا لسياسة اسرائيل الاقتصادية · وتجدر الاشارة هنا الى ان هذا العجز كان قد بلغ في بداية سنة ١٩٧٦ ، ٣٫٩ مليار دولار · الا ان التوقعات لهذه السنة ، لا تبدو متفائلة جدا بالنسبة لامكانية استمرار هذا التحسن خلال هذه السنة ، وهذا ما يؤكده معظم الخبراء الاقتصاديين في اسرائيل ·

توقعات غير مشجعة لسنة ١٩٧٧

لقد اصبح واضحا الان في اسرائيل ، ان الازمة الحكومية ، والانتخابات للكنيست سيكون لهما تأثير سيء على الوضع الاقتصادي ، وذلك للاسباب التالية : اولا ، لا تستطيع الحكومة بوضعها الحالي ممارسة صلاحيات كاملة فيما يتعلق بالاجراءات الاقتصادية التي اتبعتها خلال السنين الماضية ، وذلك خوفا من ان يؤدي الى زعزعة كفة ثقة الجمهور بقادتها ، خاصة وانهم يطمحون الى الاستمرار في سلطتهم بعد الانتخابات· ثانيا ، لا يستطيع الكنيست المصادقة على قوانين واجراءات اقتصادية جديدة ، قبل موعد الانتخابات ، خاصة تلك المتعلقة بالميزانية المقترحة لعام ١٩٧٧ وما يتبعها من اجراءات على غرار تجميد الاسعار والدخل · ثالثا ، عدم الاستعداد الذي ظهر لدى الهستدروت وارباب العمل ، للمصادقة على اية اتفاقات جديدة مع الحكومة الحالية ، تتعلق بالاجور والدخل وتحديد ارتفاع الاسعار ، الامر الذي سيجعل المفاوضات الجارية بين هذه الاطراف عديمة الفائدة ، الامر الذي سيؤدي الى استمرار اشتعال جبهة المطالب العمالية ، وما يرافقها من اضرابات وتعطيل للمرافىء الحيوية ·

وهناك من يقول ، ان النصف الاول من سنة ١٩٧٧ سيكون عديم الفائدة من ناحية اقتصادية ، حيث لن تتحقق خلاله اية